24 تموز/يوليو 2025
مقدم من: المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية

الأصل: **الإنجليزية**

معاهدة تجارة الأسلحة
المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف
جنيف، 25 – 29 آب/أغسطس 2025

ورقة غير رسمية مقدمة من المملكة المتحدة
مقترح مقدم إلى المؤتمر الحادي عشر للدول الأطراف للاتفاق على ولاية قانونية لوضع استراتيجية لمدة 5-سنوات لمعاهدة تجارة الأسلحة قبل المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف

خلفية

1. قُدِّمت هذه الورقة لإثراء المناقشات المتعلقة بالعنصر رقم 3 من جدول الأعمال "تنظيم العمل"، والعنصر رقم 13 من جدول الأعمال" المسائل المتعلقة بالمؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف" فيما يتعلق بمقترح مقدم لهذا المؤتمر لاعتماد ولاية قانونية لوضع استراتيجية لمدة 5 سنوات لمعاهدة تجارة الأسلحة لكي ينظر فيها المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف. سوف يقدم هذا المقترح أثناء عنصر جدول الأعمال رقم 3، ويناقش في إطار عنصر جدول الأعمال رقم 13.

2. تبين هذه الورقة السبب الذي يجعل الاتفاق على استراتيجية يؤدي إلى المساعدة على تحقيق هدف معاهدة تجارة الأسلحة والغرض منها على نحوٍ أفضل، وما يمكن أن يكون عليه شكل هذه الاستراتيجية ومحتوياتها، وكيف يمكن وضع استراتيجية خلال الفترة بين الدورتين. وتُختتم بمقترح لمسودة قرار يصدره المؤتمر.

لماذا تحتاج معاهدة تجارة الأسلحة إلى استراتيجية أطول أمداً

3. منذ دخول معاهدة تجارة الأسلحة حيز التنفيذ في 2014، عملت معاهدة تجارة الأسلحة دون أي رؤية طويلة الأمد تضع في الاعتبار جميع جوانب تفعيل المعاهدة وتنفيذها، تحقيقاً لهدفها والغرض منها. وقد أدى هذا في بعض الأحيان إلى عدم الاتساق وعدم وجوه اتجاه عبر السنوات وعبر عمليات معاهدة تجارة الأسلحة، وإلى تناول القضايا على نحوٍ منفصل، وإلى استجابات مُرتجلة للتحديات التي تواجه المعاهدة. ويمكن أن تحقق استراتيجية طويلة الأمد لمعاهدة تجارة الأسلحة وظيفتين:

- الأولى، زيادة التركيز على هياكل وأنشطة معاهدة تجارة الأسلحة، وترتيبها طبقاً للأولويات (وبخاصة حينما تكون الموارد محدودة)، والنظر في منظور شامل للمعاهدة واتجاه طويل الأمد.
- ثانياً، تمكين الدول الأطراف من قياس التقدم المحرز في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة وأثرها على نحوٍ أفضل، بالمقارنة بأهداف الاستراتيجية وأولوياتها.

4. منذ المؤتمر الرابع للدول الأطراف، دأبت الرئاسة على اختيار موضوع سنوي، مما ساعد في تركيز الاهتمام على قضايا محددة والنهوض بها، ولكنه لم يساعد بالضرورة في النهوض بالقضايا *ما بين* الأعوام المختلفة و*من عامٍ إلى آخر*. اعتمد مؤتمر الدول الأطراف خطط العمل المتعددة السنوات للفرق العاملة في معاهدة تجارة الأسلحة أثناء دورته السابعة، والتي شملت خطة العمل الحالية التي تمتد إلى المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف. وكان هذا تطوراً إيجابياً، ولكن هذه الخطط لا تزال ضيقة التركيز في نطاق مسؤوليات كل فريق عامل.

5. وقد حاول كل من مشروع "إحصاء عمل معاهدة تجارة الأسلحة" خلال المؤتمر الثامن للدول الأطراف، ومشروع "معاهدة تجارة الأسلحة في عامها العاشر" الذي نفذه مركز ستيمسون خلال المؤتمر العاشر للدول الأطراف، إجراء تقييم ما لأثر معاهدة تجارة الأسلحة، ولكن معاهدة تجارة الأسلحة لم تتبع التقدم المحرز بصورة فعالة أو تضع خط أساس له، ويتغير محور تركيز رئاسة المعاهدة من عامٍ إلى آخر. ذكر مشروع معاهدة تجارة الأسلحة في عامها العاشر أن "تطوير الآليات المصممة لقياس أثر المعاهدة وكفاءتها، والمبادرات المصاحبة لها كان محدوداً" مما أدى إلى "فجوة في المعرفة قد تؤدي إلى خطر إعاقة تصميم نُهج أكثر فعالية عبر جميع مسارات الجهود."

6. كما أقر الإعلان السياسي، الذي أيدته 73 دولة من الدول الأطراف خلال المؤتمر العاشر للدول الأطراف ورحب به المؤتمر، "بقيمة الاعتراف بنجاحات معاهدة تجارة الأسلحة وفهم التحديات التي واجهتها في سنواتها العشر الأولى بشكل أفضل، والاستفادة من تحديد اتجاه استراتيجي للمعاهدة خلال السنوات العشر القادمة، بما في ذلك إمكانية تحديد مجموعة أهداف وإجراءات لترتيب أولويات النشاط الجماعي لتحقيق رؤيتنا المشتركة لفعالية معاهدة تجارة الأسلحة." كذلك أوصى مشروع "معاهدة تجارة الأسلحة في عامها العاشر" بأنه "ينبغي على الأمانة، بالتشاور مع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة، أن تضع خطة استراتيجية علنية لمدة خمسة أعوام تبين الترتيبات المؤسسية المطلوبة، ونطاق عملها، والخدمات التي تسعى إلى تقديمها، وهو ما ينبغي أن يمثل أساساً لوضع الموازنة وتخصيص الموارد". وقد كررت فعالية "ويلتون بارك" التي أقيمت تحت رعاية المملكة المتحدة ورومانيا في وقت سابق من عام 2025 وناقشت القيمة المحتملة لتشجيع المشاركة المستدامة من الدول الأطراف من خلال استراتيجية لمعاهدة تجارة الأسلحة مدتها من 5 - 10 أعوام يمكن أن تستخدم لوضع إطار للموضوعات السنوية للمعاهدة.

ما هو الشكل المحتمل للاستراتيجية الطويلة الأمد لمعاهدة تجارة الأسلحة

7. يتمثل الغرض الأساسي من الاستراتيجية الطويلة الأمد لمعاهدة تجارة الأسلحة في توجيه عمل معاهدة تجارة الأسلحة بشكل أفضل نحو هدف المعاهدة والغرض منها. وتمشياً مع ما ذكر أعلاه، يمكن أن تركز على كلٍ من تفصيل مجموعة أهداف وأولويات عبر هياكل معاهدة تجارة الأسلحة وأنشطتها، ووضع مقاييس أداء يمكن أن تشير إلى التقدم المحرز في تحقيق هذه الأولويات.

8. ويمكن أن تنظر الاستراتيجية في الفرص والتحديات الرئيسية التي تواجه المعاهدة، والموارد المتاحة (المالية والهيكلية والبشرية) التي قد تحتاج إليها، بالإضافة إلى كيفية ترتيب الأنشطة طبقاً للأولوية.

9. عملت المعاهدات الأخرى التي تركز على الأسلحة التقليدية، مثل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد واتفاقية الذخائر العنقودية، لفترة طويلة بموجب خطط عمل مدتها 5 أعوام تحدد نطاقاً واسعاً من الأولويات المفصّلة والإجراءات المتعلقة بها لتحريك الأنشطة. ويمكن أن تكون خطط العمل هذه غير عملية، وقد لا تناسب معاهدة تجارة الأسلحة، نظراً لأن طبيعة تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة غير مناظرة لها بشكل مباشر. وبرغم ذلك، سيكون من المفيد أن تحدد استراتيجية معاهدة تجارة الأسلحة مقاييس للأداء سوف تساعد في قياس تنفيذ أهداف الاستراتيجية عبر نطاق من المجالات المواضيعية والفنية. ويعني هذا أننا سنتتبع لأول مرة التقدم المحرز نحو التنفيذ والتطبيق العملي في نطاق عملية معاهدة تجارة الأسلحة.

10. تشمل المجالات التي يمكن النظر فيها ما يلي:

- **التنفيذ**: إنشاء أنظمة المراقبة الوطنية لدى الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وأثر القرارات التي تتخذ في نطاق أنظمة المراقبة الوطنية، وجهود مكافحة تحويل الوجهة.
- **العالمية**: معدل ونطاق التصديق على المعاهدة.
- **بناء الثقة**: وتيرة تقديم التقارير والتدابير المتعلقة بها، ومدى انتظامها وجودتها وانفتاحها.
- البنية التحتية: بناء المعاهدة ومواردها، ويشمل كيفية عمل اجتماعات معاهدة تجارة الأسلحة ودعمها لهدف معاهدة تجارة الأسلحة والغرض منها (بالإضافة إلى كيفي إشراكها لأصحاب المصلحة ذوي الصلة، وتشمل الدول الأطراف وغيرها من أصحاب المصلحة)، ودور أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، والاستقرار المالي لمعاهدة تجارة الأسلحة.
- **التعاون والمساعدة**: مستوى التعاون والمساعدة، وجودتهما ونطاقهما وإتاحتهما، بما في ذلك التعاون والمساعدة من خلال الصندوق الاستئماني الطوعي.
- **النوع الاجتماعي**: الآثار المتفاضلة بحسب النوع الاجتماعي للقرارات المتخذة في نطاق المعاهدة، وكيفية تعميم مراعاة ذلك.

كيف يمكن وضع الاستراتيجية والاتفاق عليها

11. يجب أن يوافق مؤتمر الدول الأطراف على اي استراتيجية نهائية.

12. وسوف تتيح مسودة الولاية القانونية المقترحة أدناه لأمانة معاهدة تجارة الأسلحة إصدار دعوة للمقترحات في وقت مبكر من عام 2026 بالنسبة للأهداف والأولويات ومقاييس الأداء. وينبغي أن تكون هذه الدعوة مفتوحة للدول الأطراف ولجميع أصحاب المصلحة في معاهدة تجارة الأسلحة. ويمكن النظر في المقترحات المتلقاة من الدول المنفردة أو من جماعات الدولة وغيرها من أصحاب المصلحة في نطاق هذه الدعوة.

13. سوف يتعين جمع هذه المقترحات في مسودة استراتيجية. ويمكن تنفيذ ذلك بأن تدعو أمانة معاهدة تجارة الأسلحة لاجتماع شاغلي المناصب في معاهدة تجارة الأسلحة في هيئة "مكتب" - الرئيس ونواب الرئيس ورؤساء الفرق العاملة، ورئيس منتدى تبادل المعلومات حول تحويل الوجهة، ورئيس الصندوق الاستئماني الطوعي، وجهة (جهات) التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي (حال إنشائها). ويمكن أن يُيسِّر مكتب معاهدة تجارة الأسلحة مشاورات افتراضية غير رسمية بشأن مسودة الاستراتيجية في وقت لاحق من عام 2026.

14. في الحالة المثلى، يجب أن يوافق المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف على أي استراتيجية، مما يتيح لرؤساء الفرق العاملة وأصحاب المصلحة الآخرين تنظيم خطط عملهم وأنشطتهم للمؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف وبعد ذلك استرشاداً بالاستراتيجية. ولكن، قد يرغب مؤتمر الدول الأطراف في النظر في اعتماد ولاية قانونية تهدف إلى الاتفاق على استراتيجية خلال المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف، ولكن ليس متأخراً عن المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف. بالنسبة لأي استراتيجية يتفق عليها قبل المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف، سوف يتعين أن تدمج بصورة فعالة مع خطط العمل المتعددة السنوات الموجودة بالفعل للفرق العاملة، والتي تمتد إلى المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف.

15. على الرغم من التركيز المبدئي للمكتب على تنفيذ الاستراتيجية، يمكن أن ينظر المؤتمر الثاني عشر (أو الثالث عشر) للدول الأطراف أيضاً في أن يستمر مكتب معاهدة تجارة الأسلحة في القيام بدور في قيام معاهدة تجارة الأسلحة بالرقابة على تنفيذ الاستراتيجية فيما بعد ذلك. ويمكن أن يقدم مكتب معاهدة تجارة الأسلحة تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية خلال المؤتمر السنوي للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وغيره من الاجتماعات حسب الاقتضاء.

مسودة قرار

16. *"وافق المؤتمر على أن يطلب من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة إصدار دعوة لتقديم مقترحات قبل نهاية عام 2025 إلى الدول الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين لكي تقدم الأهداف والأولويات ومقاييس الأداء، بغية صياغة عناصر لمسودة استراتيجية لفترة 5 سنوات. وينبغي وضع مسودة الاستراتيجية في أسرع وقت ممكن، ويفضل أن تقدم لاتخاذ قرار بشأنها من المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف، ولكن ينبغي ألا يكون ذلك متأخراً عن المؤتمر الثالث عشر للدول الأطراف. وسيقوم مكتب معاهدة تجارة الأسلحة، الذي ستدعو لانعقاده أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، ويتألف من جميع شاغلي المناصب في معاهدة تجارة الأسلحة (ويشمل ذلك الرئيس ونواب الرئيس ورؤساء الفرق العاملة، ورئيس منتدى تبادل المعلومات حول تحويل الوجهة، ورئيس الصندوق الاستئماني الطوعي، وجهة (جهات) التنسيق المعنية بالنوع الاجتماعي (حال إنشائها)) بجمع هذه العناصر والمقترحات لتكوين مسودة استراتيجية. وسوف يعقد مكتب معاهدة تجارة الأسلحة، بتيسير من أمانة معاهدة تجارة الأسلحة، على الأقل، مشاورتين غير رسميتين عبر الإنترنت للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بشأن مسودة الاستراتيجية قبل المؤتمر الثاني عشر للدول الأطراف."*

***